

تقرير نقدي لمقالة "تنمية المحتوى المحلي"

العنوان البديل " خطوات لاقتصاد وطني قوي ودخل متنام "

1. تحليل السمات الشكلية :

في افتتاحية جريدة الرياض, يتحدث الكاتب خالد الربيش في مقالة "تنمية المحتوى المحلي" عن أحد أهم أهداف رؤية 2030 للمملكة العربية السعودية, وهو تعزيز الاقتصاد الوطني, وتنمية الناتج والإنفاق المحلي, خاصة في الصناعات العسكرية والأمنية, وماينتج عنه من اقتصاد قوي مستدام, قادر على مواجهة الأزمات, ويساهم في تعزيز وزيادة فرص العمل.

2. هيكل المقال:

المحتوى	الهيكل
(في وقت مبكر من تفعيل برامج رؤية 2030 الأزمات العالمية.)	المقدمة
(ولتحقيق هذا الهدف، أقدمت المملكة من الإنفاق العسكري بحلول عام 2030.)	الجسم
(ولا تكفي الهيئة العامة فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.)	الخاتمة

● مدى ترابط هيكل المقال وأسلوبه:

يتميز المقال بسلسلة وترابط الفقرات في انتقاله بين المقدمة والجسم ثم الخاتمة, كما التزم الكاتب بموضوع المقال ولم يحد عنه, وعزز أفكاره بحجج وبراهين واقعية, ذكر فيها القطاع العسكري كمثال حي لتنمية المحتوى المحلي وارفقه بأرقام ونسب مثبتة بتواريخ متتابعة, بدءًا من خطوة المملكة بإنشاء الهيئة العامة للمحتوى المحلي والمشتريات الحكومية في العام 2018, ثم معرض الدفاع العالمي الذي تنظمه الهيئة العامة للصناعات العسكرية كمثال, وبما سيساهم ذلك في رفع مستوى الناتج المحلي وزيادة الفرص الوظيفية.

● ملاحظة بسيطة: قد يلتبس على القارئ البسيط فهم مصطلح (المحتوى المحلي) في الوهلة الأولى

من قرائنها, فهي غالباً ما ترتبط ذهنياً بالمعارف والأفكار, سواء كانت نصية, صوتية, أو مرئية. أما في المقال, فهي مرتبطة بالناتج المحلي وإجمالي الإنفاق داخل الدولة. ومع تكرار استخدام المصطلح في عدة سياقات مختلفة في المقال سيرتبك القارئ وقد لا يكمل القراءة لأنه سيعجز عن قضاء وقت أطول في فهم المقال وهو أمر لا يتناسب مع القارئ السريع الحالي, إلا إن كان قارئ متخصص في المجال.

في وقت مبكر من تفعيل برامج رؤية 2030، حرصت المملكة على تنمية المحتوى المحلي، ليكون مركزاً تنطلق منه منظومة الصناعات المحلية في كل المجالات، وفي مقدمتها التصنيع العسكري والأمني، الذي يشهد اليوم طفرة حقيقية، تعكس رغبة القيادة الرشيدة في الاعتماد على الإمكانيات الوطنية في صناعة منتجات عسكرية وأمنية، بكفاءة عالية وجودة تضاهي المنتجات العالمية.

وكعادتها، انطلقت رؤية المملكة 2030 في تنمية المحتوى المحلي من منظور اقتصادي بحث، يؤمن بأهمية النهوض بمستوى المحتوى المحلي سعراً وجوداً، ليكون الخيار الأول أمام المؤسسات الصناعية الوطنية، وهو ما ينتج عنه اقتصاد وطني قوي ومستدام، ذا دخل متنامٍ، قادر على مواجهة الأزمات العالمية.

ولتحقيق هذا الهدف، أقدمت المملكة على اتخاذ خطوات عملية على أرض الواقع، بإنشاء الهيئة العامة للمحتوى المحلي والمشتريات الحكومية في العام 2018، التي أعلنت أهدافها بإيجاد استراتيجية وطنية للمحتوى المحلي بجميع مكوناته على مستوى الاقتصاد الوطني، والارتقاء أيضاً بأعمال المشتريات الحكومية ومتابعتها بما يحقق مستهدفات الرؤية.

وتهدف استراتيجية المحتوى المحلي إلى تعزيز القدرات المحلية، وتقليل الاعتماد على الاستيراد، وتعظيم القيمة المضافة، من خلال المحافظة على أكبر قدر ممكن من المال المنفق على المشتريات، لتكون داخل البلاد من قبل الفئات المستهدفة، سواء جهات عامة، أو خاصة، أو أفراد.

وتتوسع الاستراتيجية في تحفيز المصانع المحلية على إنتاج السلع التي يتم استيرادها، لإحلالها بديلًا يقلل من فاتورة الاستيراد، ويحسن الميزان التجاري، ويزيد مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، ضامنة بذلك سلامة وسلسلة سلاسل الإمداد المحلية لتوفير الاستمرارية والأمن الاقتصادي في مواجهة الأزمات العالمية.

ولطالما كان معرض الدفاع العالمي الذي تنظمه الهيئة العامة للصناعات العسكرية، أيقونة حقيقية لتعزيز المحتوى المحلي في الصناعات العسكرية والأمنية، وبرز المعرض المقام حالياً بالرياض في نسخته الثالثة الجهود المبذولة في توطيد قطاع الصناعات العسكرية وفق مستهدفات رؤية 2030، التي تستهدف توطيد ما يزيد على 50 % من الإنفاق العسكري بحلول عام 2030م، ويشهد المعرض حصاد ثمار الدعم الرسمي بارتفاع نسبة توطيد الإنفاق العسكري من 4 % في عام 2018م إلى ما يقارب 25 % بنهاية عام 2024م، نحو توطيد ما يزيد على 50 % من الإنفاق العسكري بحلول عام 2030.

ولا تكتفي الهيئة العامة للصناعات العسكرية عند هذا الحد من الإنجازات، وإنما تسعى أيضاً لأن يصل حجم مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى 94 مليار ريال بحلول 2030، بما يسهم في توفير نحو مئة فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.